

كلمة

السيد عبد السلام أبودرار

رئيس الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة

رئيس الشبكة العربية للنزاهة ومكافحة الفساد

في

المؤتمر الإقليمي الرفيع المستوى

" دور سلطات العدالة الوطنية في تنفيذ اتفاقية الأمم

المتحدة لمكافحة الفساد "

عمان، الأردن

25، 26 يونيو 2012

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ؛

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته ؛

اسمحوا لي في البداية أن أعبر لكم عن مشاعر الفخر والاعتزاز بمشاركتي لكم أشغال هذا المؤتمر الإقليمي الرفيع المستوى المنعقد ببلدنا الشقيق الأردن حول " دور سلطات العدالة الوطنية في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد" في سياق التحولات السياسية التي يشهدها وطننا العربي، والتي جعلت من محاربة الفساد قضية مجتمعية تشترك في طرحها ومعالجتها مختلف مكونات المجتمع المدني إلى جانب السلطات العمومية.

وإني لأنوه بانتظام المؤتمرات والاجتماعات الإقليمية التي دأبت على تنظيمها الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في شراكتها مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لما يعكسه ذلك من اهتمام وتفاعل مع الأسئلة الوازنة لبسط مختلف الصعوبات والإكراهات التي تعترض سلطات العدالة الوطنية في التنزيل الأمثل لأحكام الاتفاقية الأممية لمكافحة الفساد وفق المعايير الدولية، وتبادل التجارب والخبرات بشأن الممارسات الجيدة لهذا التنزيل.

إن التركيز في هذا المؤتمر الإقليمي على دور السلطة القضائية في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، هو اختيار محوري يعكس مستوى الوعي بأهمية أجهزة العدالة الجنائية في تفعيل الآليات القانونية، الموضوعية منها والإجرائية، ذات الصلة بالبحث والتحري والتحقيق وتحريك المتابعات الجنائية في مواجهة مرتكبي أفعال الفساد، وحماية الشهود والمبلغين والخبراء والضحايا، والتعاون مع سلطات إنفاذ القانون الوطنية، ومع كيانات القطاع الخاص.

كما ينعقد نفس الدور لهذه الأجهزة في تجسير آليات التعاون الدولي عبر تبادل المعلومات، وتنفيذ الإنابات القضائية، والتحقيقات المشتركة، وتسليم

المجرمين، ونقل الاشخاص المحكوم عليهم، والمساعدة القانونية المتبادلة، بما يضمن النجاعة والفعالية في الإنجاز.

وهي نفس المكانة التي تحظى بها سلطات العدالة الوطنية في اقتفاء آثار الأموال المحصلة من جرائم الفساد واستردادها، وفق ما حددته لها الاتفاقية الأممية من تدابير تهم منع وكشف العائدات الجرمية، وإرجاعها إلى بلدها الأصلي والتصرف فيها.

وغني عن البيان، أن مباشرة الإجراءات المذكورة من طرف سلطات الضبط الجنائي، لا يكفيها التزام الدول بأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، بقدر ما يتطلب هذا الالتزام العمل على مواءمة التشريعات الوطنية، وفي انسجام تام، مع ما اقتضته الاتفاقية الأممية من آليات قانونية للتجريم وإنفاذ القانون، والملاحقة والمقاضاة والجزاءات، وتفعيل التعاون الدولي، واسترداد الموجودات. كل ذلك من أجل تذليل الصعاب وإيجاد الوسائل القانونية الممكنة التطبيق في بيئة قضائية وطنية وبأبعاد دولية.

وإني لوثق، وإن كان مسلسل ملاءمة التشريعات العربية مع مقتضيات الاتفاقية الأممية ذات الصلة، يوجد الآن في مراحل جد متقدمة ويحظى بالأولوية التشريعية في منظوماتنا الوطنية، فإنه مع ذلك تبقى إمكانيات التعاون القضائي الإقليمي ضعيفة وغير مفعلة بالمستوى المطلوب، في ضوء غياب آليات مؤسسية تؤطر عمل سلطات العدالة الوطنية وتنسق فيما بينها، كما هو الحال بالنسبة لمؤسسة قاضي الاتصال التي تبنتها وزارة العدل والحريات المغربية في مجال التعاون القضائي الدولي مع العديد من الدول الأوروبية، كفرنسا وإسبانيا وبلجيكا.

حضرات السيدات والسادة؛

غير خاف عليكم، أنه مهما بذلنا من جهد في تشريع النصوص القانونية وتحيينها طبقا للمعايير الدولية والتجارب الفضلى، فإن هذا المنتج التشريعي لوحده لا يكفي لضمان مكافحة الفعالة لأفعال الفساد، ما لم تكن لسلطات العدالة

الوطنية الشروط الأساسية لممارسة مهامها على الوجه الأكمل في غياب أية تأثيرات أو ضغوطات خارجية من شأنها أن تؤثر على استقلاليتها.

ووعيا بهذه المسؤولية، أعلنت بلادنا مؤخرا عن انطلاق أشغال الحوار الوطني حول الإصلاح العميق والشامل لمنظومة العدالة، والتي أتشرف شخصيا بصفة العضوية في هيئته العليا، بعد تنصيبها من طرف صاحب الجلالة الملك محمد السادس، تنزيلا للمستجدات الدستورية التي بأت القضاء سلطة مستقلة، لبلورة ميثاق وطني محدد في برامج ووسائل تمويله، وفي آليات تفعيله وتقويمه.

حضرات السيدات والسادة؛

إن العمل الإقليمي المشترك بين السلطات القضائية الوطنية في مكافحة الفساد، لمن شأنه أن يقوي ويعضد من دور هذه السلطات في ترسيم الجهود، وتعزيز الممارسات الجيدة، وتطوير التشريعات، في اتجاه التنفيذ الأمثل للاتفاقية الأممية ذات الصلة.

وفي الأخير لا يسعني إلا أن أوجه شكري لإخواننا الأردنيين على حسن الضيافة والرعاية المسؤولة لإنجاح اشغال هذا المؤتمر الإقليمي الرفيع المستوى. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.